دور وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني

في تفعيل الشراكة المجتمعية من أجل التصدي للجريمة

إعداد

دكتور/ أحمد إبراهيم مصطفي

مستشار الأكاديمية الملكية للشرطة

يونيو ٢٠٠٨

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

تقديم :

إذا كانت مهمة الأمن هي محاربة الجريمة والمحافظة على الأمن والتصدي للعابثين بأمن الأمة، فإن هذه المهمة – في الحقيقة – لا تقف عند هذا الحد بعينه، بل لابد من إيجاد مناخ فعال ومثمر من التعاون الناجح بين رجال الأمن والمواطنين، في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار، لأنه بدون التعاون البناء، فإن الجهود من طرف واحد تظل محدودة الإمكانية، وغير متكاملة، وخير من يقوم بتعميق جسور التعاون هي وسائل الإعلام، بما تمتلك من تأثير وقدرة على تنمية الوعي الاجتماعي وتوطيد الانسجام الداخلي لضمان حماية الأمن والسيادة والرخاء.

ونستطيع أن نرصد ظواهر كثيرة تؤكد وقوف قطاع كبير من المواطنين في موقف المتفرج بالنسبة لكثير من الأمور المهمة في المجتمع وكأن الأمر لا يعنيهم، ويتساءل المرء كيف نحرك الشعب كله لمواجهة الجريمة؟، إن الشعوب العربية قادرة على قبول هذا التحدي وعلى الفوز في النهاية، رغم كل ما قد يبدو على السطح من لامبالاة، وهو ما يحتم علينا أن نكون دوماً في حالة استنفار شعبي وأمني إلى أن نتمكن من القضاء على أو الحد من مختلف الصور الإجرامية، ولعل مؤسسات المجتمع المدني تلعب الدور الأعظم في تدعيم جهود الدولة في مواجهة الجريمة لتأثيرها السلبي على المجتمع المدني بأسره.

وتسعى وزارة الداخلية سعياً حثيثاً لانتزاع عقدة الخوف من رجل الأمن في نفوس المواطنين وخلق حالة من الاحترام والمحبة بين المواطنين ورجل الأمن تحقيقاً لمبدأ الشراكة المجتمعية، فالنظرة السابقة إلى رجل الأمن يجب أن تتغير لأن رجال الأمن وجدوا من أجل راحة المواطنين والسهر على أمنهم.

وتهدف شرطة المجتمع التي بدأت في القيام بمهامها منذ سنين من الآن إلى خلق هذا التواصل بين رجال الشرطة والمواطنين والمقيمين حتى يشعر الجميع بأهمية المحافظة على الأمن الاجتماعي والاستقرار والسلم الأهلي، كما تهدف إلى مد مظلة الشراكة المجتمعية لتشمل جميع أفراد الشرطة ولن تنحصر في أفراد شرطة المجتمع.

وفي ضوء ما سبق أستعرض دور وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني في سبيل تفعيل الشراكة المجتمعية من أجل التصدي للجريمة فالأمن مسئولية مشتركة بين كل مؤسسات المجتمع وأفراده، ولا يتحقق دون شراكة مجتمعية حقيقية.

أولاً: دور وسائل الإعلام في دعم وظيفة الشرطة في مجال الوقاية من الجريمة

إن حاجة الشرطة الآن للمساندة الجماهيرية في التصدي للجرائم تبدو أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، فالجريمة في جوهرها خروج على العرف والتقاليد والعادات والقيم الدينية والأخلاقية، أي أن السلوك الإجرامي يسير في عكس اتجاه القاعدة القانونية والأخلاقية، وبالتالي يسهل على المواطنين كشف المجرمين وتعقبهم والإبلاغ عنهم بسهولة.

إن على الفرد في المجتمع المعاصر دوراً جسيماً في مساعدة رجال الأمن على أداء واجبهم في مجال مكافحة الجريمة، من خلال إمداد الجهات المختصة بالمعلومات والتي تسهم في الحد من وقوع الجرائم، وفي الوقت ذاته معاونة رجال العدالة في الوصول إلى الجناة الحقيقيين.

إن نجاح الشرطة في إجهاض المخططات الإجرامية يرتكز بالدرجة الأولى على مدى ما لديها من معلومات، مصدرها الرئيسي هم الجماهير الذين ينتشر ويعيش بينهم أفراد الجماعات الإجرامية، وتمثل المعلومات عن التنظيمات الإجرامية أهمية كبرى في نجاح عمليات الشرطة، من خلال تحليل هذه المعلومات وترجمتها إلى سياسات وأساليب تنفيذ، تهدف إلى منع وقوع الجرائم أو سرعة الكشف عن مرتكبيها وتعقبهم، ولن يتأتى ذلك إلا بزيادة فعالية الجماهير في التعاون مع أجهزة الأمن.

ويعد الدور الذي يقوم به الإعلام ووسائله في ترسيخ وتنمية الوعي الأمني لدى الجماهير أمراً ضرورياً وحيوياً في تشكيل الأجيال الجديدة من الشباب، وحفزهم على المشاركة في تنمية المجتمع، والخروج من سلبياتهم، ومواجهة التحديات الطارئة، وذلك في إطار من الموضوعية، والتناول الصحيح لمشاكلهم وبحلول موضوعية بعيدة عن الخيال أو الشطط.

فينبغي أن ندرك أن وسائل الإعلام في المجتمع بقدرتها الجبارة وإمكانياتها الهائلة، مسئولة مسئولية كاملة عن تنمية الوعي الجماهيري بالآثار السلبية المترتبة على الجريمة، وإعلام الجماهير بدور وجهود رجال الأمن وبث الثقة بينهما.

لقد أجمع الباحثون على أن خير استراتيجية للوصول بالرأي العام إلى تحقيق التعاون الأمني الإيجابي، هو أن تعمل وسائل الإعلام على تكثيف الحملة الإعلامية على الإجرام والمجرمين ومحاربة كل خارج على المبادئ والقوانين، والآداب المرعية، وبث روح احترام آدمية الإنسان وكرامته، مع العمل بدأب على انتهاز كل فرصة ممكنة، لاستفظاع عمل الجاني، والابتعاد ما أمكن عن نشر الظروف التي قد يستشف منها العطف على المجرم، أو التماس العذر له، بل يمكن أن يصور رجل الإعلام المحترف للقارئ أو المشاهد حالة المجني عليه وأسرته الذين تركوا بغير عائل يرعاهم، ويقوم على شئونهم، لقد أجاد أحد الباحثين حين قال: " إنه لا

يمكن إثارة الرأي العام ضد الإجرام إلا بوضع الإجرام تحت أنفه، لكي يشم رائحته "، وهذا أمر يتطلب من رجل الإعلام أن يستخدم كل ما أوتى من كياسة، ومهارة، وحذق، ودقة في التقدير، وبراعة في الأسلوب[1].

إن العقل المستنير الواعي سيقف حتماً ضد الجريمة وسيرفضها وسيكشفها ويحاربها، وبالتالي علينا أن نركز في هذا الشأن على وسائل الإعلام التي أصبح لها الدور الأول والفاعل في توجيه السلوك في كل المجتمعات، ولم يبالغ من قال إن من يملك إعلام هذا العصر هو الذي يحكمه، فالإعلام هو الذي يشكل عقول البشر ويوجه أدواتهم وأخلاقياتهم ورؤيتهم للحياة.

ويقوم الإعلام بدور جوهري بارز في تكوين الرأي العام، من خلال أجهزته العديدة المؤثرة المقروءة والمسموعة والمرئية، التي تعتبر من أهم وسائل الاتصال الجماهيري.

إن هذه الوسائل المؤثرة تعمل متضافرة، وفي اتساق وتكامل على تكوين رأى عام في مختلف الموضوعات والظروف والأوضاع والمشاكل التي تطرح نفسها على الأذهان، والتي تتعلق بمختلف النواحي السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية أو الأمنية [2].

كما أن دور الإعلام في إظهار فساد العناصر الإجرامية وإبراز أساليبها غير المشروعة، وتوضيح دورها في نشر الذعر وزعزعة الاستقرار، يؤدى إلى تهيئة رأى عام مستنير قادر على تنمية الحس الأمني وتعميق الولاء والانتماء للوطن، وبالتالي القيام بدوره في مساندة معظم الإجراءات والممارسات التي تهدف إلى مواجهة الجريمة.

ومن هنا لابد أن تحدد العلاقة بين الإعلام والأمن على أساس تعاون مشترك مفيد وفعال ومنتظم، فإذا كانت وسائل الإعلام ملتزمة ببرامج راشدة وغايات نبيلة، وأساليب واعية وقادرة على توصيل الرسالة، استطاعت أن تسهم إلى حد بعيد في تكوين الإنسان الصالح في فكره وسلوكه وتوجهاته، ولذلك فالإعلام مطالب أن يعي ما يكتنف المجتمع من أخطار تهدد عقيدته وقيمه ووحدته وأمنه، ويكشف دوافعها وغاياتها ويبصر المجتمع بعواقبها الوخيمة.

وفي هذا المجال يجب أن تراعي وسائل الإعلام بث الثقة في نفوس المواطنين، وإرشادهم وتوجيه الجمهور لما يجب أن يفعلوه عندما يواجهون خطراً داهماً، وإيضاح الإجراءات التي يجب اتباعها عندما يتعرضون لحادث، وأهمية الإبلاغ عنه من أقرب وسيلة اتصال لأقرب جهة أمنية.

---

[1] د. على فايز الجحنى: " الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة "، مركز الدراسات والبحوث،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٠، ص٢٣٧.

[2] د. عبد الحميد حجازى: "الرأي العام والإعلام والحرب النفسية "، دار الرأي العام، القاهرة، ط١، ١٩٨٧، ص٩١.

كما أن نشر صور وأوصاف المتهمين والهاربين من خلال وسائل الإعلام، وطلب المعاونة من الجمهور في البحث عنهم والإدلاء بأية معلومات لديهم، له فائدة مزدوجة حيث يساعد في سرعة القبض على المتهمين من خلال ما يدلى به الجمهور من معلومات أو اقتناع المتهم بتسليم نفسه ليد العدالة، أو اهتزاز أعصابه وتخبط قراراته عندما يعلم بأن أوصافه أو اسمه معلن من خلال وسائل الإعلام[١].

ويكمن دور الإعلام الإيجابي أيضاً في توعية الجماهير وإبراز التواصل الأمني، من خلال عرض خلفية حياتية للمتورطين في الأعمال الإجرامية وكيفية معيشتهم وظروفهم قبل وبعد الدخول في دائرة الجريمة، حتى تتضح لكل أسرة ولكافة الأجهزة المعنية الأسباب والظروف الحياتية المختلفة التي كانت وراء تورط هؤلاء الشباب، ومن ثم نضع أيدينا على الأسباب والنتائج بقصد الوصول إلى خطط سليمة في مواجهة ومكافحة والوقاية من تورط عناصر جديدة، وغلق الباب أمام انسياب ودخول عناصر جديدة، ومن ثم إعادة المضللين لرشدهم، ودخولهم كأعضاء صالحين لتدعيم المجتمع من جديد.

إن التطور المذهل في الاتصالات وتقنيتها وتنوع وسائل الإعلام جعل المعمورة تتقارب، وتندمج عبر شبكة من الاتصالات والمحطات التليفزيونية والإرسال الإذاعي والمجلات والصحف، فأصبح هناك مجال للتأثر والتفاعل مع كافة الأحداث التي تطرح في جميع أنحاء العالم، وهذه القفزة في الاتصالات يجب أن تستفيد منها الأجهزة الأمنية وتتعامل معها بعلمية، وذلك من أجل إعلام أمنى متخصص يحقق للمواطن المعلومة الدقيقة والسريعة، لمنع أي مجال للتأثير عليه من قبل وسائل الإعلام التي هدفها إثارة الفتن، والتشكيك في المعتقدات والقيم وترويج الإجرام بكافة أشكاله، واستغلال الإعلام الوافد من أجل إفقاد الثقة بأجهزة المجتمع وعلى رأسها الأجهزة الأمنية التي تسهر على استقرار المجتمعات.

فالإعلام الأمني المخطط الصادق عن كافة الجهود التي تبذلها الشرطة، والخدمات الأمنية وطريق أدائها وسبل المواطنين في الحصول عليها، والمعايير الموضوعية والشخصية التي توضع لاختيار وإعداد رجال الأمن، والتطوير المستمر المنظم بهدف إقرار الأمن والنظام وتحقيق الاستقرار للمجتمع وما يقدمه رجال الشرطة من تضحيات في سبيل ذلك، له دور إيجابي فعال، وأثر عظيم في مؤازرة ودعم جهود الأمن.

<u>ثانياً: دور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل الشراكة المجتمعية من أجل التصدي للجريمة</u>

هناك إجماع على أن تصدى الدولة بقوة وعنف للمخططات الإجرامية هو السبيل الوحيد لإجهاضها والقضاء على أخطارها، صحيح أن الجريمة والتطرف ظاهرة عالمية، ولكنها بالنسبة لطبيعة الشعب البحريني وحضارته ومقوماته الأخلاقية ظاهرة دخيلة ينبغي التعامل معها وفقاً لمنهج علمي، يضعها في إطارها الصحيح وحجمها الحقيقي دون تهوين أو تهويل.

---

[١] د. حمدي شعبان: " الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث "، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٣٠.

فالجريمة ليس قضية أمنية فحسب، بل نتاج عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية متفاعلة ومتشابكة تتساند في صنعه، ومكافحتها مسئولية مشتركة بين هيئات الدولة جميعها، وحصيلة التضافر والعلوم والتخصصات جميعها دون استثناء، فيجب التصدي لها من خلال مجموعة من السياسات الواضحة والخطط الطويلة والقصيرة المدى، التي تستهدف رفع مستوى قدرات الأفراد والمجتمع بمعدلات أسرع حتى تتناسب مع تحديات القرن الحادي والعشرين.

ويمكن أن أقدم نماذج للدور التي تقوم به الأجهزة المعنية في شأن مواجهة الجريمة:

١. دور الأسرة :

تعتبر الأسرة أهم جماعة اجتماعية تسهم في الوقاية من الجريمة، وبقدر ما تكون العناية بالأسرة تكون قدرتها على مواجهة الأعباء التي تتحملها في سبيل تربية أبنائها وحمايتهم من الانحراف، وإصلاح اعوجاجهم في الوقاية من الجريمة[١].

فالأسرة أقوى سلاح يستخدمه المجتمع في عملية التطبيع الاجتماعي، فدورها المهم في حماية أفرادها، من الأمراض الاجتماعية، باعتبارها البوتقة التي تنصهر فيها شخصيات أفرادها، وتكتسب فيها القيم والعادات والتقاليد الحميدة، وحب الوطن والانتماء إليه، حيث ثبت عملياً أن التفكك الأسرى يترك الفرصة لأفرادها للخروج على المألوف وعلى السلوك المجتمعي القويم.

كما أن دور رب الأسرة في توعية أبنائه لا يمكن إنكاره في بناء أخلاقياتهم وتوجيه سلوكياتهم توجيهاً يتفق مع مبادئ وقيم المجتمع، وتحمل المسئولية وتبعاتها، وذلك خلال مرحلة التنشئة إلى مرحلة النضج فالرجولة، فلكل مرحلة سنية خصائصها وما تحمله من ملامح تربوية خاصة، فالمنزل هو المؤسسة الأولى التي يتلقى فيها الحدث على يد رب الأسرة علومه ومعارفه الأولية، والطفل الذي يربى في جو يسوده الود والتفاهم والثقة والمحبة والتقدير والتوازن بين التقييد والتحرر يصبح من الأصحاء والأسوياء.

٢. دور المؤسسات التعليمية :

تلعب المؤسسات التعليمية دوراً بالغ الأهمية في تهذيب النفس للحد من التصرفات الإجرامية التي قد تدور بخلد صاحبها، وإذا اجتمع للمرء العلم والالتزام الديني صح سلوكه وظهرت دوافعه ونوازعه الصالحة، وفي هذا السياق نصت الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب، في البند أولاً/أ/٢ على أهمية تضمين المناهج التعليمية القيم الروحية والأخلاقية والتربوية كتدبير من تدابير الوقاية من الإرهاب[١].

[١] د.محمد نيازى حتاتة: "حماية الأمن العام ومكافحة الجريمة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي"، مطبعة كلية الشرطة، أكاديمية الشرطة، القاهرة، الجزء الأول، ١٩٩٥، ص٤١.

[١] لواء/ إبراهيم حماد: "سبل تعزيز التعاون بين الأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب وبين المواطنين "، الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، المؤتمر العربي الثالث لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب، تونس، ٢٠٠٠، ص٤٣.

كما يقع على هذه المؤسسات حسن اختيار المعلم باعتباره الأساس الذي تقوم عليه خطة الدولة في تأهيل طلبة المراحل التعليمية المختلفة، كما أن الاهتمام بطلبة المدارس والجامعات سيقضى على الكثير من مشكلات تجنيد الشباب واستخدامهم كأدوات تنفيذ في أيدي التنظيمات الإجرامية.

فيجب أن تحرص المؤسسات التعليمية على الربط بين الجريمة والمصالح المباشرة للمواطنين وحرياتهم وأرواحهم، بهدف حثهم على المشاركة الفعالة في مواجهة الجريمة.

كما يجب التأكيد على أن نقص مستوى التعليم أو انعدامه قد يؤثر سلبياً على الفرد في حياته، وهو وإن لم يكن سبباً مباشراً ودافعاً لارتكاب الجريمة، إلا أن الظروف المعيشية غير الملائمة تضع الفرد في حالة اقتصادية فقيرة، وبيئة غير متعلمة مما يهيئ له الظروف المناسبة لاختلاط فاسد أو رفقة سيئة، وهذا يشكل البداية لتكوين السلوك الجانح.

إننا في مرحلة بناء وتطوير وإصلاحات اقتصادية تصيبها الجريمة بالضرر، ولهذا فإن المؤسسات التعليمية مطالبة بأن تكشف المفاهيم الخاطئة، وتسد منابع الانحراف وتحمى الشباب من الوقوع في براثن الجريمة، وأن تنهض بدورها الأساسي في تعليم المهارات، وتوصيل المعرفة، وتفسير التراث والتقاليد التي يريد المجتمع نقلها من جيل إلى جيل، وتبلور القدرة على التكيف والتوافق والتعبير الاجتماعي[٢].

٣. دور المؤسسات الدينية :

لا شك أن الإسلام وهو يعالج موضوع الأمن أعطاه ما يستحقه من عناية ورعاية، فاقت اهتمام القوانين الوضعية قديمها وحديثها، فإذا كانت القوانين الوضعية قد اهتمت بالتجريم والعقوبة، فإن الشريعة الإسلامية قد اهتمت بالتربية والإصلاح، ومن ثم بينت الأفعال المحرمة وبينت العقوبات المترتبة عليها، فالإسلام يبدأ بالتربية التي هي أساس بناء الشخصية وسياجها، وقاعدتها الصلبة، فبين أن المحبة هي أساس الاجتماع والتآلف، والترابط والتعاون كما قال الرسول عليه الصلاة والسلام: " والذي نفسي بيده لن تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولن تؤمنوا حتى تحابوا... " فالمحبة بين طبقات المجتمع بجميع فئاته، ركيزة أساسية من ركائز الإيمان الصادق والتلاحم القوى، ثم إن الرسول صلى الله عليه وسلم بين الوسيلة التي تقوى أواصر المحبة بين الناس فقال: " ألا أدلكم على شئ إذا فعلتموه تحاببتم، أفشوا السلام بينكم " ويحث على بذل المعروف والتعاون " الله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه "، هذا الأسلوب التربوي الذي يعمق القيم والفضائل ويربى الإنسان على عدم الأذى والإفساد قال عليه الصلاة والسلام: " المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده "[١].

[٢] د. سامية أحمد جابر: " الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث – النظرية والتطبيق "، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٣، ص ١٩٠.

[١] د. على فايز الجحنى: " الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة "، مرجع سابق، ص٩٥.

ومن هنا كانت الحاجة ملحة إلى قيام العلماء الموثوق بعلمهم بدورهم في توجيه الشباب، وأن يقوم المسجد برسالته في التوعية، بما يعود عليهم بالنفع، وبما يجعلهم أعضاء نافعين في المجتمعات الإسلامية.

وهو ما ذهبت إليه الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب، حيث نصت في البند أولاً /أ/٤ على ضرورة أن تتضمن السياسة الوطنية في كل دولة تدابير للوقاية من خطر الإرهاب، من بينها قيام المؤسسات الدينية بدور مهم في الوعظ والإرشاد، ومن أهم واجبات المؤسسات الدينية في هذا الشأن(٢):

١. التصدي للفتاوى المضللة.
٢. مد دور العبادة المختلفة بالوعاظ لتوعية الشباب بتعاليم دينهم والقيم والمبادئ والفضيلة والتحلي بالأخلاق الحميدة.
٣. قيام الوعاظ بتوعية الآباء بضرورة الاهتمام بأولادهم ورعايتهم، وأهمية تحلى الآباء بالأخلاق الحميدة أمام أبنائهم، ومناشدة المواطنين التعاون مع الأجهزة المعنية بالدولة وإبلاغ الشرطة عن مرتكبي الجرائم.

٤. دور المؤسسات الاجتماعية :

يتضمن مفهوم الدفاع الاجتماعي السياسات الاجتماعية والجنائية التي تهدف إلى تفهم كل من ظاهرة الإجرام وشخص المجرم، بهدف الوقاية من الأسباب والعوامل المسببة لتلك الظاهرة، واتخاذ كافة الإجراءات الملائمة لمعاملة المجرمين معاملة علاجية تكفل إعدادهم للتكيف الاجتماعي، بهدف الدفاع عن المجتمع وأفراده لتحقيق الأمن الاجتماعي، وتطوير مؤسسات الدفاع الاجتماعي لتصبح أكثر قدرة على القيام بدورها في أن يخرج أبناؤها رافضين للعنف والمشاركة في التنظيمات الإجرامية.

ويجب أن تتنبه المؤسسات الاجتماعية في الدولة إلى أن المجتمع وحدة واحدة لا تتجزأ، ويؤثر كل جزء منه على الآخر ويتأثر به، كما يجب أن تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً.

٥. دور المؤسسات الثقافية والرياضية :

يعتمد تقدم المجتمعات على توعية الشباب والاهتمام بالارتقاء بمستوى تعليمهم وتدريبهم والتزامهم بقيم المجتمع، باعتبارهم يمثلون عماد وهدف المجتمع، وأكثر الفئات تأثراً بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها المجتمعات، وأكثرها تأثراً بالإغراءات التي يمكن أن تدعوهم إليها جماعات ذات اتجاهات إجرامية، فضلاً عن أنها الفئة المستهدفة بعمليات الهدم والتدمير.

(٢) لواء/ إبراهيم حماد: "سبل تعزيز التعاون بين الأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب وبين المواطنين "، مرجع سابق، ص٤٦.

ومن هنا كان ضرورياً أن تهدف المؤسسات الثقافية والرياضية إلى توعية الشباب، وتدعيم مواهبهم واهتماماتهم الفنية والثقافية، وإشباع احتياجاتهم وتنمية قدراتهم، والمساهمة في حل مشكلاتهم مع التركيز على الفئات المحرومة ومحدودي الدخل في الريف والحضر.

وأكد هنا، أنه إذا قامت تلك المؤسسات المعنية بالمواجهة بجهد مخلص ومنظم، وتخطيط علمي، وتنسيق للجهود، وتوظيف للإمكانات المتاحة، ووضع الخطط التي توفر الاستراتيجيات التي تساهم في تثقيف الجمهور، فإن هذه الاستراتيجيات سوف تتمكن من إقامة مجتمع نظيف، وبناء إنسان سليم العقل، حريص على حقوقه ومتفانٍ في واجباته.

وفي ضوء ما تقدم أشير إلى بعض الاقتراحات التي تهدف إلى تفعيل أساليب مواجهة الجريمة:

١. ضرورة تبنى رؤى جديدة أكثر شمولية تتجاوز النظرة الأمنية الضيقة إلى رؤية متكاملة، فلا يجب أن نكتفي بالحلول الأمنية في قضايا شائكة وحساسة لا يمكن أن يحسمها الأمن وحده، فمواجهة الإرهاب تتطلب إستراتيجية شاملة تتضافر في وضعها كل العقول والخبرات، وتتعاون في تنفيذها مختلف المؤسسات والأجهزة بالدولة، والخطوة الأولى لابد أن تبدأ بالمستوى الفكري، ومن ثم يجب أن توضع أسس وطنية لمراجعة مناهج التدريس ومحتوى الرسالة الإعلامية، باعتبار ذلك من أهم أدوات التنشئة في المجتمع، وأن يتم تصويب الخطأ الديني في المساجد والكنائس ووسائل الإعلام، وأن يقوم علماء الدين والمفكرين والكتاب بدورهم في مواجهة الانحراف الفكري والتطرف والغلو، كما يجب تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في التصدي لتلك الظاهرة.

٢. ضرورة إنشاء مركز لقياسات الرأي العام بالشرطة بالاشتراك مع المتخصصين في هذا المجال، وإعداد ضباط مؤهلين للقيام بالتعرف على اتجاهاته باستخدام الأساليب العلمية الحديثة في القياس والتحليل، مع تقسيم المجتمع إلى فئات أو طبقات يحدد لكل منها أسلوب اتصال مناسب، والاعتماد عليها كمنطلقات للتأثير في قطاعات المجتمع المختلفة.

٣. إن التهويل أو التهوين في تناول وسائل الإعلام للمشاكل الأمنية يعد خطراً كبيراً، لأن تناول المشاكل بحجمها الحقيقي هو الطريق الوحيد لحلها بعيداً عن اليأس أو بعيداً عن التفاؤل الساذج، فيجب اتباع سياسة ثقافية إعلامية تنمى الوعي الأمني لدى الجماهير بخطورة وأضرار الجريمة، من خلال برامج تخضع للمتابعة، والتقييم، والتطوير، على ضوء ما يسفر عنه التنفيذ الفعلي لهذه البرامج، كما يجب أن تنقل وسائل الإعلام صورة واقعية لأساليب اجتذاب الشباب إلى براثن الجريمة، حتى يعلم بأساليب التغرير به قبل أن يتورط بصورة يصعب عليه معها التراجع، وأن تكون عملية نقل أخبار الحوادث الإجرامية للجمهور بطريقة كافية لتسجيل الحدث، ولكن لا تصل إلى حد إشاعة الخوف والقلق في المجتمع.

٤. إن التطوير والتنمية البشرية لا تقتصر فقط على اكتساب المهارات الأمنية المتخصصة في مجال الأمن، ولكنها تعنى أيضاً اكتساب مهارات الإدارة الحديثة وتحسين قدرات رجل الأمن العصري، فرجل الأمن ذو القدرات الإدارية المتميزة له دوره البارز في تحقيق إنجازات أمنية مؤثرة، فلا تقدم بلا إدارة رشيدة يتوفر لها مناهج فكرية عديدة تُعين على تحقيق الهدف، ومن هنا كانت الحاجة ماسة لإنشاء مركز يعنى بتحسين وتجويد الخدمة الأمنية، ويهتم بوضع معايير جودة الأداء الأمني في مواجهة الجرائم، وتنمية القدرات الأمنية وفقاً لأحدث نظم التدريب في الداخل والخارج، وزيادة الإمكانات لتطوير وتحديث التسليح والتجهيزات الفنية، بحيث تصبح الأجهزة الأمنية مانعاً لمثل هذه الجرائم ومجهضاً لمخططاتها أكثر من كونها ضابطاً لها بعد ارتكابها.

المراجـــــع

١. لواء/ إبراهيم حماد: "سبل تعزيز التعاون بين الأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب وبين المواطنين "، الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، المؤتمر العربي الثالث لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب، تونس، ٢٠٠٠.

٢. د. حمدي شعبان: " الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث "، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ٢٠٠٥.

٣. د. سامية أحمد جابر: " الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث – النظرية والتطبيق "، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٣.

٤. د. عبد الحميد حجازى: "الرأي العام والإعلام والحرب النفسية "، دار الرأي العام، القاهرة، ط١، ١٩٨٧.

٥. د. على فايز الجحنى: " الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة "، مركز الدراسات والبحوث،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٠.

٦. د.محمد نيازى حتاتة: "حماية الأمن العام ومكافحة الجريمة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي"، مطبعة كلية الشرطة، أكاديمية الشرطة، القاهرة، الجزء الأول، ١٩٩٥.